

دمشق تلجأ للبطاقة الذكية لتقنين المواد المدعومة

أجبرت الأزمة المالية الخائفة دمشق على البحث عن سبل تقنين دعم المواد الأساسية في ظل السقوط الحرقلي لقيمة الليرة وانغلاق جميع منافذ التمويل التي كانت تحصل عليها من إيران ومن تهريب العملة من لبنان.

دمشق - بدأت الحكومة السورية باستخدام نظام "البطاقة الذكية" في بيع عدد من المواد الغذائية الأساسية المدعومة في ظل أزمة مالية خانقة تشهدها البلاد الغارقة في الحرب منذ نحو تسع سنوات.

وقالت وزارة التجارة وحماية المستهلك في صفحتها على موقع فيسبوك إنها "بدأت العمل في جميع صالات ومنافذ البيع بالمؤسسة السورية للتجارة في المحافظات ببيع المواد الغذائية كالسكر والأرز والشاي عبر البطاقة الإلكترونية".

ونكرت أن نحو 6841 أسرة استفادت من هذا النظام إلى حدود منتصف الأحد حيث تحاول الوزارة تجاوز نداعات انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار بشكل غير مسبوق منذ اندلاع الأوضاع الاحتجاجية في لبنان وتراكم متاعب طهران الاقتصادية.

وسجلت الليرة خلال الشهر الماضي انخفاضا قياسيا، وبات الدولار في السوق السوداء يعادل أكثر من 1200 ليرة لأول مرة في تاريخها، فيما لا يزال سعر الصرف الرسمي عند 434 ليرة. وقبل اندلاع النزاع السوري في مارس عام 2011 كان الدولار يساوي 48 ليرة سورية.

ويرى خبراء أن الأوضاع في لبنان فاقمت من أزمات العملة المحلية التي سارعت إلى الانهيار، حيث يودع التجار السوريون الملايين من الدولارات في المصارف التي فرضت قيودا مشددة على عمليات السحب في ظل أزمة سيولة حادة.

ويأتي تراجع قيمة الليرة السورية بعد أزمة وقود حادة شهدتها مناطق سيطرة القوات الحكومية خلال الصيف، وذهبت العقوبات الأميركية على إيران بعدما توقف منذ عدة أشهر خط أنابيب يربطها بطهران لتأمين النفط بشكل ريثمي.

وتشير التقديرات إلى أن الليرة السورية خسرت أكثر من 40 بالمئة من قيمتها منذ بدء الحراك الشعبي في لبنان ضد الطبقة السياسية في 17 أكتوبر الماضي. ويرى محللون أن الأزمات الاقتصادية في سوريا تتفاقم بوتيرة أسرع مما يحدث في لبنان منذ بدء الاحتجاجات.

ويجمع المراقبون على أن الأزمة المالية اللبنانية قطعت أحد أهم مصادر تمويل الحكومة السورية، بعد ارتباك عمل المصارف ومكاتب الصرافة وفرض قيود على حركة الأموال إلى الخارج. وكانت تقارير محلية قد تناولت السنوات الماضية ظاهرة دخول كميات كبيرة من العملة السورية لسحب الدولار من السوق اللبنانية لتمويل حاجات الحكومة السورية التي تعاني من أزمات مالية عميقة بسبب العقوبات الدولية.

كما تفاقمت أزمة تمويل الحكومة السورية بسبب اختناق الاقتصاد الإيراني بالعقوبات الأميركية، حيث انهمكت طهران بأزماتها العميقة وانفجار الاحتجاجات، ولم تعد قادرة على مساعدة دمشق ولا حتى تزويدها بالنفط الخام.



بحثاً عن حد الكفاف



طي الخلافات في شأن الثروات المشتركة

انطلاق العمل لاستئناف إنتاج النفط من المنطقة السعودية الكويتية المشتركة بدء الضخ التجريبي قبل نهاية الشهر

تعيوض أي زيادة من المنطقة بالخفض من حقول أخرى.

وكان إنتاج المنطقة المحايدة المعروفة أيضا بالمقسومة، والتي يرجع تاريخها إلى اتفاقيات لترسيم الحدود أبرمت في عشرينيات القرن الماضي، يتوزع بالتساوي بين السعودية والكويت.

ويعتقد كامل الحرمي محلل سوق النفط الكويتي أن "البلدين لا يستعجلان زيادة الإنتاج من حقول نفط المنطقة المحايدة نظرا لاتفاق خفض الإنتاج، وهو ما يعني أن الأمر سيستغرق ما يصل إلى نحو تسعة أشهر".

وذكرت شيفرون، وهي محور أساسي في أسباب الخلافات سابقا، والتي تدير حقل الوفرة نيابة عن السعودية، أنها تستطيع استئناف الإنتاج بسهولة وسلاسة، بعد أن راجعت العمليات التشغيلية في الحقل المشترك.

ويرى محللون أن الاتفاق بشأن تقسيم المنطقة في الوقت الحالي يعكس التقارب في المواقف بين البلدين بشأن التعامل مع إيران ومقاطعة قطر، التي كانت الكويت تتوسط لحلها.

وتزايدت أهمية المنطقة بسبب تأثير العقوبات المفروضة على إيران وفنزويلا، لأنها يمكن أن تساعد في مواجهة أي نقص في إمدادات الأسواق من الخام الحامض الثقيل، الذي تنتجه والذي يتطابق مع إنتاج إيران وفنزويلا.

وتشغل حقل الخفجي شركة عمليات الخفجي المشتركة وهي مشروع مشترك بين الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة أرامكو لأعمال الخليج، التابعة لشركة النفط السعودية العملاقة أرامكو.

وكانت الشركة تنتج ما يصل إلى 300 ألف برميل يوميا من الخام العربي الثقيل قبل إغلاق الحقل، لأسباب قيل إنها بيئية في عام 2014.

أما حقل الوفرة المغلق منذ عام 2015 فتصل طاقته الإنتاجية إلى نحو 220 ألف برميل يوميا وتولت تشغيله شركة شيفرون الأميركية لحساب الحكومة السعودية والشركة الكويتية لنفط الخليج التي تديرها الدولة.

وتلتزم السعودية والكويت حاليا بخفض إمدادتهما من النفط في إطار اتفاق بين منظمة أوبك ومنتجين مستقلين بقيادة روسيا في تحالف يطلق عليه "أوبك+" وينتهي العمل بالاتفاق في نهاية مارس المقبل. ومن المرجح أن يتم تمديد الاتفاق حتى نهاية يونيو على الأقل.

وكان وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان قد ذكر في ديسمبر الماضي أن استئناف الإنتاج من الحقلين لن يؤثر على التزام البلدين باتفاق أوبك. وقالت مصادر من القطاع إن الإنتاج سوف يزداد تدريجيا وأنه سيجري

طوت السعودية والكويت أمس جميع أسباب الخلاف بشأن إنتاج النفط من المنطقة المقسومة بينهما، بانطلاق التحضيرات لاستئناف الإنتاج المشترك، الذي يمكن أن يضيف إلى الإمدادات العالمية أكثر من نصف مليون برميل يوميا عند اكتمال التشغيل.

الكويت - كشفت مصادر مسؤولة الأحد أن الكويت والسعودية بدأت الأعمال التحضيرية لاستئناف إنتاج النفط الخام من حقل الخفجي، الذي يتشارك البلدان في تشغيله بإنتاج تجريبي، ومن المتوقع أن يبدأ في نهاية شهر فبراير الأحد الجاري.

وانتقلت الكويت والسعودية في ديسمبر الماضي على إنهاء خلاف مستمر منذ خمسة أعوام بشأن المنطقة المعروفة بالمنطقة المقسومة مما يتيح استئناف الإنتاج في حقلين يتشارك البلدان في إدارتهما ويمكن أن يضا ما يصل إلى 0.5 بالمئة من إمدادات النفط العالمية.

ورجح المسؤول أن يصل إنتاج الحقلين بعد مرور سنة من بدء الإنتاج التجريبي إلى 320 ألف برميل يوميا بواقع 175 ألفا من حقل الخفجي ونحو 145 ألف برميل يوميا من حقل الوفرة.

وأكدت صحيفة الرأي الكويتية الأحد أن الإنتاج من حقل الخفجي سيبدأ في نهاية فبراير وأن اختبار أنابيب النفط والغاز والمنشآت الخاصة بهما، بدأ بالفعل.

القاهرة تدرس إعادة هيكلة شركات الجيش

أخيرا بدأت القاهرة بمراجعة نشاط الشركات التابعة للجيش المصري بهدف ملء هو تعزيز أصولها واستثمارها بشكل أفضل، لكن محللين يقولون إن الخطوة تهدف إلى طمأنة المستثمرين، الذين يشكون من عدم القدرة على منافسة دور الجيش على أسس عادلة.

نحو تفعيل عمله الاستثماري وجذب الاستثمارات بما يتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة في رؤية مصر 2030. وقالت إن تلك الخطوة تتسجم مع أهداف الصندوق الاستثمارية لزيادة مساهمة رؤوس الأموال في الاقتصاد المصري وخلق فرص عمل لائق للشباب وتنمية موارد مصر للأجيال الحالية والمستقبلية.

ونسب موقع بوابة الأهرام إلى السعيد تأكيدها على "اهتمام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بعقد لقاءات مع المستثمرين بهدف توسيع قاعدة الفرص الاستثمارية المتاحة للصندوق السيادي".

وذكرت أن ذلك يأتي في ضوء حرص الدولة المصرية على التوصل

القاهرة - أعلنت الحكومة المصرية أمس أن صندوق مصر السيادي سوف يوقع اليوم الإثنين اتفاقية إطارية للتعاون مع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع لدراسة إعادة هيكلة بعض شركات الجهاز. وأوضحته هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رئيس مجلس إدارة الصندوق السيادي، في بيان أن "الاتفاقية تهدف إلى دراسة إعادة هيكلة بعض شركات الجهاز لاستغلالها استثماريا من خلال صندوق مصر السيادي، بغرض تعظيم قيمة هذه الأصول وتطويرها بالشراكة بين الجهاز والقطاع الخاص".

وأشارت الوزيرة إلى أن صندوق مصر السيادي "يسير بخطى سريعة وواثقة

5 بالمئة حجم نشاطات الجيش في الاقتصاد بحسب تقديرات متقدي دوره في القطاع

ويبدو أن الإصلاحات الكبيرة التي نفذتها القاهرة منذ تحرير أسعار الصرف قبل أكثر من 3 سنوات وتحسن مؤشرات الاقتصاد، بدأت تفرض على الحكومة المصرية إجراء مراجعة لطبيعة نشاطات الجيش الاقتصادية من أجل توفير مناخ مرحب بالاستثمارات المحلية والأجنبية.

والتفاعل المباشر مع المستثمرين وقطاع الأعمال. واعتمد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بشكل كبير على مؤسسات الجيش في السنوات الماضية في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية مثل شق قناة السويس الجديدة ومشاريع العاصمة الإدارية الجديدة، إضافة إلى بناء آلاف المصانع والمناطق الصناعية.

لكن معظم الخبراء والمؤسسات المالية العالمية تنتقد الدور الكبير للجيش المصري في الاقتصاد، حيث يقولون إن المستثمرين المحليين والأجانب لا يستطيعون منافسته بشكل عادل وإن ذلك يمثل خلا كبيرا في مناخ الأعمال في البلاد. ويصعب تقدير حجم النشاط الاقتصادي الذي يقوم به الجيش المصري في القطاعات المدنية، التي تعتبر أحد أكبر محركات التنمية، حيث يحظر القانون نشر أي أرقام تتعلق بتفاصيل موازنته ونشاطاته الاقتصادية.